• مكتبة الادارة
• المجلد ١٤
• العدد ٢
• جمادى الأول ١٤٠٧هـ
• يناير ١٩٨٧م

أقسام المكتبات في البلاد العربية

تحليل منهجي لمتطلبات الانشاء والتطوير

الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسي

ننشر فيما يلي الجزأين الأول والثاني من دراسة الأستاذ الدكتور سعد الهجرسي، وسننشر الجزء الثالث في العدد القادم إن شاء الله.

يستهل الجزء الأول من هذه الدراسة بلمحة تاريخية عن التأهيل المهني في مجال المكتبات والمعلومات في الوطن العربي، ثم يستعرض بعض الحقائق والايضاحات عن واقع ومستويات الدراسة في هذا التخصص، منذ إنشاء أول قسم للمكتبات في جامعة القاهرة في أول الخمسينيات من هذا القرن حتى وقتنا الراهن. وفي الجزء الثاني، يتحدث عن بعض الأوضاع السائدة للمتطلبات البشرية والأدوات اللازمة لبناء أقسام علوم المكتبات وتنظيمها واتجاهاتها والأهداف التي ينبغي تحقيقها. أما الجزء الثالث فقد خصصه الكاتب للحديث عن المقررات الدراسية وبنائها التنظيمي.

■ الكاتب

أستاذ المكتبات والمعلومات

كلية الآداب - جامعة الملك سعود

أقسام المكتبات فى البلاد العربية
تحليل منهجى لمتطلبات الانشاء والتطوير

تمهيد :

لتخصص المكتبات والمعلومات، وكذلك كل التخصصات الأخرى تقريبا، جانبان ينبغى التمييز بينهما، على الرغم من عمق الصلة التى تربط أحدهما بالآخر. أولهما الجانب الميدانى، الموجود فى واقع الحياة، وهو الذى يمكن أن يوصف و يحّدد، ليصبح موضوع التخصص فيما بعد. وثانيهما الجانب الأكاديمى الذى يتمثل فى قضاياه ومسائله، وفى مناقشات المتخصصين وكتاباتهم، فى هذه المسائل وتلك القضايا. ومع أن العلاقة بين الجانبين، الميدانى والأكاديمى أو الموضوع والعلم، تبدو كعلاقة الوجهين فى قطعة النقود، فنحن نلاحظ أن الجانب الميدانى فى أى تخصص، غالبا مايسبق وجوده الأكاديمى، وقد يقدر ذلك بمئات السنين أو أكثر. ولا شىء على الإطلاق فى هذا الوجود الفردى، أو الانفصال بين الوجهين، لأن الموضوع شىء، والعلم الذى يعالج هذا الموضوع شىء آخر.

والأمر كذلك فى تخصص المكتبات والمعلومات، فقد عرف الإنسان أوعية المعلومات، فى شكلها البدائى من الحجارة والألواح الطينية، يوم عرف النقش والكتابة، منذ بضعة آلاف من السنين. ثم مالبث أن مارس عمليات الضبط والحصر لتلك الأوعية، كما جمع هذه الأوعية للاستفادة بها، فى المكتبات التاريخية القديمة، بأرض الفراعنة والإغريق والآشوريين، و بغيرها من مواطن الحضارة الأولى، فى مناطق الشرق الأقصى.

وقد بقى الأمر كذلك حتى اليوم، مع تطور فى الأوعية وفى المؤسسات التى تقتنيها، فاستخدم الورق فى المخطوطات والمطبوعات، واستخدمت الأشرطة والأقراص والأسطوانات، فى المسموعات والمرئيات والألكترونيات (المحسبات) والمليزات، كما

تطورت المؤسسات من بيت الحكمة ودار العلم والخزانة، فى القرون الأولى والوسيطة للحضارة الإسلامية، إلى الكتبخانة ودار الكتب والمكتبة ومركز التوثيق ومركز المعلومات، فى أواخر القرن التاسع عشر وفى العشرين.

وأما الجانب الأكاديمى العلمى، لحصر تلك الأوعية وضبطها، ولضبط محتوياتها واستخراج هذه المحتويات، ولحسن اقتنائها وتنظيمها والاستفادة بها، فقد بدأ على استحياء فى أثناء القرن التاسع عشر، على أيدى المسئولين فى الجمعيات المهنية، كجمعية المكتبات فى بريطانيا، والجمعية الأمريكية للمكتبات. وفى مطالع القرن العشرين و أواسطه وأواخره، انتقل هذا الجانب العلمي فى كل بلاد العالم تقريبا، إلى المعاهد والجامعات بكلياتها وأقسامها الأكاديمية، التى تمنح درجة الدبلوم أو الليسانس أو البكالوريوس، خلال عامين أو ثلاثة أعوام أو أربعة، فى عدد من البلاد المتقدمة وأكثر البلاد النامية. وفى عدد آخر من البلاد المتقدمة وفى قليل من البلاد النامية، تمنح درجة الماجستير والدكتوراه.

والأمر كذلك فى البلاد العربية، فقد نجح فى القرن العشرين فقط، بعض المهتمين بالمكتبات فى مصر، أن يقنعوا الدكتور طه حسين عام ١٩٥٠، وكان وزيراً للمعارف آنذاك، بأن ينشىء فى جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن)، أول كيان أكاديمى لتخصص المكتبات والمعلومات بالوطن العربى، فى شكل معهد عالٍ بين المعاهد العالية بكلية الآداب فى ذلك الوقت، وهى الصحافة واللغات الشرقية والآثار، على أساس ثلاث سنوات لكل منها، تمنح بعدها درجة الدبلوم العالى، التى كانت تساوى درجة الماجستير.

ومع أن هذه المعاهد كلها، قد تحولت إلى أقسام بالكلية بعد ثورة ١٩٥٢، تمنح درجة الليسانس ثم الماجستير والدكتوراه، بل لقد ترك بعضها كلية الآداب، ليصبح كلية مستقلة كالآثار، وكذلك الصحافة التى توسعت فى موضوعاتها، فوضعت تسمية أوسع هى (الإعلام)، فإن تخصصنا بقى يتسميته الأولى (المكتبات والوثائق) فى كلية الآداب حتى الآن. ولكنه أضاف منذ ١٩٦٩ إلى قناة الليسانس وما يتبعها من ماجستير ودكتوراه، قناة الدبلومات العالية لأصحاب الدرجات الجامعية من التخصصات الأخرى، الذين أصبح لهم أيضا حق الحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه، منذ العام الجامعى ١٩٨٢/١٩٨٣. أما

مقرراته الدراسية فى القناة الأولى بمراحلها الثلاث، وفى القناة الثانية كذلك، فقد تغيرت وتطورت فى تسمياتها ومحتوياتها، أربع مرات أو خمسا، كانت أحدثها عام ١٩٨٤/١٩٨٥، بمعدل عشر سنوات أو أقل للمرة الواحدة.

ولم يكد يبلغ القسم فى جامعة القاهرة، الخامسة عشرة من عمره فى منتصف الستينيات، حتى بدأت أقسام أو معاهد أخرى للتخصص تنشأ هنا وهناك، فى مشرق العالم العربى ومغربه، فى بغداد وفى الرباط وفيما بينهما، بتسميات توجد فيها غالبا كلمة «مكتبات» عنصراً أساسيا فى التسمية، أو «التوثيق» فى حالات قليلة، و يغلب أن يضاف إليهما كلمات أخرى للإيضاح مثل «المعلومات»، أو لإضافة تخصص آخر قريب الصلة، مثل «الوثائق» أو «الوسائل التعلمية» أو «الإعلام». و يكاد عددها فى الوقت الحاضر، يبلغ عشرين قسما أو معهداً وربما أكثر، منها فى المملكة العربية السعودية وحدها أربعة أقسام بأربع جامعات، إلى جانب الدبلوم بمعهد الإدارة العامة، وفى تونس اثنان كما يحتمل أن تضيف الكويت ثانيا فى وقت قريب.

أما مصر فقد أضافت بعد جامعة القاهرة، خمسة أقسام أخرى خلال السنوات السبع الأخيرة: بالإسكندرية، وحلوان، و بنى سويف، و طنطا، والمنيا، بالاضافة إلى قسم بمعهد السادات للعلوم الادارية، يأخذ فيه تخصصنا دور التابع. أما البرامج التدريبية لهذا التخصص فهى كثيرة جدا، وتقوم بها جهات مختلفة، بعضها حكومى رسمى كالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، و بعضها منظمات من القطاع العام أو شركات ومكاتب من القطاع الخاص، كمركز التنظيم والميكروفيلم بالأهرام أو البيت العربى للمعلومات، وكلها بمدينة القاهرة.

و يستقل تخصص «المكتبات والمعلومات» فى أكثر الأقسام العربية وحده، وفى قليل منها يتكامل معه تخصص الأرشيف والوثائق التاريخية، كما فى أكثر الأقسام بمصر وفى المعهد الأعلى للتوثيق بتونس، وقد يعيش هو فى كنف التاريخ كحاله فى جامعة قطر منذ إنشائه حتى العام الحالى، أو يتعايش مع التخصصات التربوية، كجامعة حلوان بمصر ومعهد

الكويت، أو مع تخصصات الإعلام كما فى الجامعة اللبنانية والجامعة التونسية، أو مع البرامج الإدارية كما فى بعض الحالات بتونس ومصر والسعودية وغيرها.

والغالبية العظمى من أقسام التخصص، استقرت فى عدد غير قليل من الجامعات العربية. وتمنح منتسبيها درجة الليسانس أو البكالوريوس، بعد أربع سنوات من الدراسة بنظام الفصول أو الأعوام، أو بنظام الساعات المعتمدة التى يمكن أن يتمها الطالب فى ثلاث سنوات فقط. وفى جهات قليلة: كالمغرب، والمعهد الأعلى للتوثيق بتونس، ومعهد الإدارة العامة بالرياض، ومعهد المعلمين بالكويت، تتم الدراسة خارج النظام الجامعى، خلال سنتين أو ثلاث سنوات. وفى حالات أقل: كدبلوم جامعة بغداد قبل إلغائه، وكبعض الحالات بجامعات الأردن والجزائر، تتم الدراسة على هامش النظام الجامعى، فى عام تقويمى أو فى عامين دراسيين. وفى حالة واحدة بالأردن، كانت جمعية المكتبات تتولى مسئولية الإعداد المهنى، من خلال برامج متواضعة لفترات قصيرة.

والباب مفتوح والفرصة متاحة بصفة عامة، فى أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية، للحصول على درجة الماجستير ثم الدكتوراه فى التخصص، ولكن هذه الإتاحة النظرية لا تتم فعلا، إلا فى جامعة القاهرة لأكثر من ربع قرن مضى، وفى جامعة الإمام محمد بن سعود لثلاث سنوات مضت، وفى جامعة الملك عبدالعزيز تمنح الماجستير فقط، لحوالى عشر سنوات مضت. ومن المحتمل فى المستقبل القريب أو البعيد، أن تبادر جامعات عربية أخرى، فتمنح درجة الماجستير أو حتى الدكتوراه.

هذا، وقد شاركت أو قمت منذ عام ١٩٦١، بكل التغييرات والتطويرات والإنشاءات، التى تمت بالنسبة لأقسام المكتبات الستة بمصر، ولبرامج التدريب خارج الجامعات هناك. أما بالنسبة لأقسام المكتبات ومعاهدها، فى البلاد العربية الأخرى، فهناك حالات كثيرة تدارستها مع أصحابها، أو شاركت فيها أو قمت بها وحدى، وفى غيرها كنت دائما على اتصال مباشر، بما يجرى فيها من الإنشاء أو التغيير أو التطوير.

وقد رأيت من الخير لهذا التخصص الناشيء فى أوطاننا، ألا أحبس الخبرة التى كسبتها من ذلك كله، عن زملائى وأبنائى الذين يواجهون تحديات كثيرة فى مجال التغيير والتطوير للأقسام التى يتولون أمورها، أو فى مجال الإنشاء لأقسام جديدة يتطلبها هذا البلد أو ذاك، وهى تحديات متجددة ومتزايدة، بالتجدد والتزايد المستمر فى قضايا هذا التخصص ومسائله، ولاسيما فى البلاد النامية ومنها منطقتنا العربية.

ومع أننى أستند فى هذه الدراسة بصفة خاصة، إلى تجربة ميدانية فريدة، قمت فيها بمشروع كامل لإنشاء قسم للمكتبات والمعلومات فى جامعة الكويت عام ١٩٨٤، وتم إقرار هذا المشروع فى بحث مفصل يبلغ خمسين صفحة، بعنوان «تقرير أستاذ زائر، ٤/١٩ - ١٩٨٤/٥/٣»، و يتناول جانبين:

- البيانات الرسمية التى توضع للقسم فى دليل الجامعة عند إصدار القرار بإنشائه، وهى:
  ١) هوية قسم المكتبات والمعلومات فى الكلية والجامعة.
  ٢) صحيفة التخرج والمقررات المطلوبة.
  ٣) محتويات المقررات وتوصيفها.
- المذكرات العلمية والإدارية لإنشاء القسم، وهى:
  ١) التحليل العلمى للمقررات.
  ٢) مستوى الدراسة والطلاب.
  ٣) أعضاء هيئة التدريس.
  ٤) الكتب والمواد التعليمية.
  ٥) المتطلبات القيادية والإدارية المبدئية.

إلا أننى فضلت أن أعيد النظر فى محتويات هذا المشروع، فاستبعدت العناصر ذات القيمة الفردية الخالصة، وأضفت نواحى جديدة بدت لى خلال العامين الماضيين، لكى يخرج الموضوع كله بما يتناسب مع نشره كدراسة علمية لجمهور المتخصصين، وليس كتقرير دراسى للمسئولين فى جامعة معينة.

أولا - الكيان الأم ومستويات التأهيل

وقائع وإيضاحات:

كان من الحظ الطيب، لتخصص المكتبات والمعلومات فى البلاد العربية، أن تكون البداية الأولى لظهوره، فى أحضان أقدم جامعة حديثة فى المنطقة كلها، وفى كنف أعرق وحداتها الأكاديمية، وهى كلية الآداب بجامعة القاهرة. وكانت له برغم اقترانه بتخصص الوثائق التاريخية والإرشيف، شخصيته الأكاديمية المستقلة، بل إنه فى غضون عقد واحد، استطاع أن يجر وراءه التخصص الآخر، وأصبح هو الأول فى أعداد هيئة التدريس والطلاب والأعمال الأكاديمية. كما كانت هذه البداية الأولى، فى شكل «معهد» عال مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات، يتقدم إليه الحاصلون على درجة الليسانس أو البكالوريوس، للحصول على دبلوم يساوى درجة الماجستير، و يتقدم الحاصلون على هذا الدبلوم لدرجة الدكتوراه مباشرة. ومع أن التخصص فى هذا المكان الأول لولادته، قد تحول منذ ١٩٥٣ فأصبح فى شكل «قسم»، يمنح درجة الليسانس بعد أربع سنوات، فقد استقر له الحق أيضا، فى منح درجتى الماجستير والدكتوراه، لأبنائه منذ أواخر الخمسينيات، ولأبناء التخصصات الأخرى الذين يحصلون على دبلومه منذ أوائل الثمانينيات.

كانت تلك بداية طيبة حقا، فهناك بلاد كثيرة فى أوروبا الشرقية، بل فى أوروبا الغربية نفسها، لم تبلغ بعد هذا المستوى، ومايزال التخصص فيها خارج الجامعات، فى شكل معاهد متوسطة أو مدارس عالية، لثلاث سنوات أو أربع سنوات فقط، دون أية دراسة بعد ذلك. وفى إنجلترا نفسها، وهى القمة بين دول أوروبا الغربية، عاش التخصص سنوات طويلة منذ أواخر القرن التاسع عشر، إلى مابعد الحرب العالمية الثانية بعقد أو عقدين، وهو فى أيدى جمعية المكتبات كليا أو جزئيا. ولم يجد له مكانا واضحا فى خريطة التخصصات الجامعية، قبل الستينيات من القرن العشرين، باستثناء جامعة لندن التى أنشئت بها (١٩١٩) مدرسة غير نشيطة لدراسة المكتبات والأرشيف، وكانت حتى وقت

قريب تمنح درجة الدبلوم فقط ، التى تقل بعض الشيء عن درجة الماجستير. بل إن أول درجة دكتوراه ، تمنحها الجامعات الانجليزية فى تخصص المكتبات والمعلومات ، كانت فى عام ١٩٧٢ ، بعد جامعة القاهرة باثنى عشر عاماً .

إن تلك البداية المبكرة نسبيا ، التى استهل بها التخصص حياته فى الوطن العربى ، وكانت فى الوقت نفسه بداية لم تصل إليها بعد أوطان أخرى ، أو وصلت إليها بعد عشرات السنين - تلك البداية رسمت أو ينبغى أن ترسم ، لتخصص المكتبات والمعلومات فى أوطاننا ، طريقا واضحة واثقة للتطور والنمو فى المسار الصحيح .

نعم هناك تشتت وانحراف ، عن معالم الطريق الواضحة ، يمكن أن يلمحه القارىء بين الثنايا ، فى فقرات «التمهيد» السابق . وحقيقة الأمر أن الطريق الواضحة التى نقصدها ، لا تعنى على الإطلاق أن تكون هناك صيغة جامدة واحدة ، يأخذها تخصص المكتبات والمعلومات كما هى ، وتطبقها كل البلاد العربية طبق الأصل . فهذا التصور الضيق مرفوض حتى بالنسبة لأى قطر واحد ، بله أن نسعى إليه على مستوى أوطان تبلغ العشرين وزيادة ، لكل منها ظروفه وملابساته ومتغيراته ، بالنسبة لنوع الكيان الأم وشخصيته ، الذى يمكن أن يزرع فيه التخصص ، ولنوعيات الطلاب الذين يتقدمون إليه ، ولاتجاهات أعضاء هيئة التدريس الذين يتولون أمر التخصص ، وللإمكانات الفنية والمادية المتاحة فى هذا الكيان الأم ، أو التى يستطيع أن يوفرها للتخصص . هذا فضلا عن أن الاحتياجات الفعلية الميدانية فى كل وطن ، غالبا ما تتطلب أو تحتم نوعيات ومستويات من التأهيل ، يندر أن تكون هى نفسها طبق الأصل ، فى بقية الأوطان الأخرى ، أو حتى فى أى وطن آخر.

ولكننا نقصد بالطريق الواضحة الواثقة ، مجموعة من المبادىء الأساسية التى يمكن الالتزام بها عند الإنشاء أو التغيير أو التطوير ، للوحدة التعليمية التى تتولى تخصص المكتبات والمعلومات ، فى أى من الأوطان العربية ، وعند اختيار الكيان الأم الذى تزرع فيه هذه الوحدة . وأود قبل استخلاص هذه المبادىء الأساسية ، أن أستعرض فى إيجاز أبرز الأوضاع السائدة فى البلاد العربية لهذه الناحية :

١- حتمت ظروف محلية بالحق أو بالباطل، أن يبدأ التخصص و يستمر فى بعض البلاد العربية خارج الجامعة، وتلك البداية وهذا الاستمرار قد يكونان شيئا طبيعيا فى ظاهر الأمر. وقد حدث مثل ذلك فى بلاد متقدمة قبلنا، و بقى فيها التخصص حتى الآن، دراسة تتولاها إحدى المدارس أو المعاهد العالية، ولا ضرر فى هذه البداية، ولا فى استمرارها قليلا أو كثيرا حسب الظروف والملابسات والمتغيرات. ولكننا فى حالات معينة ببعض البلاد العربية، ولاسيما فى عقدى الستينيات والسبعينيات، كنا نجد مبررات واهية أو أسباباً باطلة، تقف عقبة أمام التخصص لحرمانه من دخول الحرم الجامعى، برغم ملاءمة الظروف الموضوعية لهذه الخطوة الحتمية. أما فى الوقت الحاضر، فقد انقلب الوضع السابق، وأصبحت الجامعات الصغيرة قبل الكبيرة، تتسابق فى هذا الوطن أو ذاك، إلى إنشاء أقسام للمكتبات والمعلومات أو تبنيها. وقد يكون ذلك فى ظاهره أمراً طيبا، ولكنه يحمل فى طياته خطراً قد يكون أكبر، حينما يكون الإنشاء دون أدنى استعداد، بالنسبة لتوفر أعضاء هيئة التدريس، ولتأمين المتطلبات الفنية والمادية، و يؤسفنا جميعا أن هذا الخطر، قد وقع فى ثلاث جامعات أو أربع بوطنين أو ثلاثة أوطان.

٢- حتمت ظروف محلية بالحق أو بالباطل، أن يبدأ التخصص فى بعض البلاد العربية، برنامجا متواضعاً تتولاه جمعية مهنية صغيرة، أو مصلحة حكومية فى وزارة للتخطيط أو للثقافة أو غيرهما، أو فى مكتبة بإحدى الجامعات. وهى بداية طبيعية قد تكون تكراراً لما حدث فى كثير من البلاد المتقدمة، حينما كان التخصص فى خطواته الأولى أو اخر القرن التاسع عشر، دون أية جذور تربطه بنوع معين من الكيانات الأم. ومن الحكايات الطريفة فى ذلك، أن «ملفيل ديوى» حينما كان يعمل فى جامعة كولومبيا فى نيويورك، أنشأ أول وحدة تعليمية لهذا التخصص، فلما انتقل للعمل بإحدى الولايات الشمالية، أخذ التخصص معه إلى مكان عمله الجديد. وقد انقضت تلك الطفولة هناك، وانتهى عهدها مع بدايات القرن العشرين، ولكننا مانزال حتى الوقت الحاضر، نرى مظاهر هذه الطفولة لتخصص المكتبات والمعلومات، فى عدد غير قليل من

البلاد العربية، حتى تلك التى عرفته منذ عقدين أو أكثر، بل إن بقايا هذه الطفولة تعيش جنبا إلى جنب فى البلد الواحد، مع مؤشرات النضج والاستقرار بإحدى الجامعات. وقد دخل القطاع الخاص منذ بضع سنوات، فى عدد من البلاد العربية، إلى ساحة الإعداد والتأهيل للتخصص، بإقامة برامج ودورات تدريبية ظاهرها العلم وباطنها التجارة، بل إنها عن جهل أو تجاهل لاتميز بين الإعداد الأساسى الذى لايستطيع ولا يجوز أن يقوم به ذلك القطاع، و بين التجديد الدورى لذوى الإعداد الأساسى، فيجعلهما شيئا واحداً يتولاه هو... و يؤسفنا جميعا، أن بعض المؤسسات الحكومية فى أكثر من قطر عربى، تمارس هذا التزييف المشبوه، بتمييع الحدود بين المهارات الأساسية والمهارات التجديدية للتخصص، فى البرامج والدورات التدريبية التى تتولاها.

٣- حتمت ظروف بالحق أو بالباطل، أن يبدأ التخصص فى بعض البلاد العربية، متعايشا أو مقترنا بتخصص آخر أو أكثر، متفاوتة فى درجة التقدم لكل منها، بطريقة تختلط فيها الذاتية الأكاديمية له ولها. وقد لعبت الكلمات المستخدمة فى تسمية هذه التخصصات المتعايشة أو المتقارنة، كما لعبت الشخصيات القائمة بالأمر فيها، دوراً كبيراً فى تدعيم الباطل أو التخفيف من حدته، و يبدو أن الدعم فى أكثر الأحيان كان أكبر حجما من التخفيف. كم من المرات استخدمت كلمة «الوثائق»، التى تقع فى الحقيقة على التاريخيات والأرشيفات، لتعنى «التوثيق» الذى انتقل بعد ازدهاره المؤقت فى الأربعينيات والخمسينيات، إلى البلاد العربية فى الستينيات كأحدث صيحة فى التخصص. وكم من المرات تنكر و يتنكر الكثيرون إلى الآن حتى من المتخصصين، لمفهوم «المكتبات» وفى أذهانهم الشكل التقليدى المتخلف، وتعلقوا و يتعلقون بالشعارات التى أصبحت تتجدد مثل «المودات»، «توثيقا» فى الخمسينيات وأكثر الستينيات، و «معلومات» منذ أواخر الستينيات حتى الآن، ناسين أو متناسين أن اللفظ فى هذه الشعارات، باتت تحمله فى بلادنا مؤسسات أكثر تخلفا من مكتبات القرن التاسع عشر، وأن المدلول الفعلى لهذه الشعارات، أصبحت

تحـقـقه وتتجاوزه أكثر المكتبات فى البلاد المتقدمة، دون أن تفكر فى تغيير اسمها، وأن كـلـمـة «المكتبات» مثل «التوثيق» ومثل «المعلومات»، قد يقع كل منها على مفهوم تقليدى متخلف وعلى مفهوم عصرى حديث...!

ومـن الـوقـائـع الـطـريـفـة - ولها مغزاها أيضا - فى معركة الكلمات والتسميات، أو هذا التنازع اللفظى الأجوف، أننى فى القسم الأم بالقاهرة خلال الستينيات، كنت أستخدم فى كـتـابـاتـى ومحـاضـراتـى، كـلـمـة «الإعـلام» ترجمة لكلمة «Imformation»، التى انتشر استـخـدامـهـا فى المـؤلـفـات الانجليزية عن التخصص. فلما خرج قسم الصحافة من كلية الآداب أوائـل الـسـبـعـيـنيات، وأنشئت له مع الإذاعة والتليفزيون والعلاقات العامة، كلية جديدة سميت «كلية الإعلام»، تركت هذة الكلمة و بحثت عن أخرى، فوقعت على كلمة «معلومات» فاستخدمتها واستخدمها غيرى، من طلابى وزملائى. وفى أوائل الثمانينيات، ونـحـن نـقـوم بـالـتطو ير الحالى للمقررات الدراسية بالقسم، خطر بذهنى أن أغير فى تسميته الـقـديمـة، وأضيف كلمة «معلومات» كأكثر الأقسام فى الوطن العربى، ولكننى بعد إعادة الـنـظـر فـضـلـت ترك التسمية كما هى، ليس فقط بسبب التنازع على الكلمة «المودة» مع الـتـخـصـص المشارك فى القسم، وهو الوثائق التاريخية والأرشيف، أو بسبب الاعتراض على الكلمة نفسها، من وحدات أكاديمية أخرى فى الجامعة، تدعى لنفسها الحق فى هذه الكلمة، كـمـعـهـد الإحـصـاء وكـلـيـة الإعـلام والأقـسام الهندسية والعلمية للاتصالات وللحاسب الألـكـتـرونـى، وإنمـا لأمـر أهم من كل ذلك، وهو الإيمان العميق بأنه برغم الأهمية النسبية للكلمات والتسميات فى التخصص، فإن شخصيته الحقيقية لن تتحدد إلا بماهيته فى الواقع، وبموقعه المتميز فى الخريطة الأكاديمية للتخصصات.

أصول وتوجيهات:

تـلـك الجـوانـب الـثـلاثـة لـلأوضـاع السائدة، فى تخصص المكتبات والمعلومات بالبلاد الـعـربـية، بالنسبة للكيان الأم ومستو يات التأهيل، كانت أشبه بالرموز المستترة فى فقرات التمهيد و بين سطوره، ورأيت فى هذا الجزء من الدراسة، أن أوضحها بقليل من الملاحظات

والتعليقات، دون الاسترسال فى إعطاء الأمثلة الموثقة، اكتفاء بالتلميح عن التصريح فى أكثر الحالات، لأن الدراسة كلها تتطلع إلى الإصلاح والبناء دون هدم أو تجريح.

بيد أن هذه الملاحظات جميعا وأكثر منها، لايمكن أن تحجب المؤشرات القوية الواضحة، وهى أن الجانب العلمى لتخصص المكتبات والمعلومات فى أقطار الوطن العربى، يسير فعلا كما يمكن أن يسير عاجلا وآجلا، فى نفس الاتجاهات التى سارها أو يسيرها فى بقية بلاد العالم، وهى: البحث عن المكان الملائم فى خريطة التخصصات الجامعية، مستقلا بنفسه أو متعايشا مع أحد التخصصات القريبة أو المقترنة، أرشيفا أو وثائق تاريخية أو تربية أو إعلاماً أو هندسة اتصالات، وله فى كل الحالات شخصيته الواضحة، وذاتيته الأكاديمية المتميزة، دون التهافت فى هذا الجانب أو ذاك، ودون أى تقوقع أو انغلاق...!

أما بالنسبة للكيان الأم، فمن المفضل بل من المحتم أن يدخل الجامعة، ولتكن الجامعة أو الجامعات الأكبر فى كل وطن، لأن الجامعات فى البلاد العربية هى المأوى، للتخصصات التى تحظى باحترام المجتمع وتقديره. بل قد أصبح هذا هو الوضع فى البلاد الأجنبية، التى عاشت فيها طويلا خارج الجامعات، تخصصات كثيرة كانت تحظى مع ذلك بالاحترام الفائق والتقدير التام، ولكن التغير الكبير فى ميزان القيم الاجتماعية، دفع المسئولين عن هذه التخصصات فى تلك البلاد، أن يدفعوا بتخصصاتهم إلى الحرم الجامعى. وفى تخصصنا بخاصة نجد إنجلترا وهى البلد المحافظ، قد تخلت عن تقليدها الذى عاش طويلا، وتتنافس الآن بضع جامعات انجليزية، فى رعاية هذا التخصص والنهوض به، فما بالك بنا نحن العرب، وقد أصبحنا الآن أكثر من أى وقت مضى، نعطى الاهتمام الأكبر لهذه الجوانب المظهرية فى التخصصات!؟

ولايعنى ذلك التفضيل أو هذه الحتمية، حرمان أى جهة أخرى من الاهتمام بهذا التخصص، وتنظيم برامج ودورات تدريبية حوله، أو منح دبلومات متوسطة لأصحاب الوظائف المساعدة، التى تعمل فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات. ولكنه يعنى أولا وقبل كل شيء، حرمان القطاع الخاص من المتاجرة باسم هذا التخصص و باسم عنصر المعلومات فيه، كما يعنى محاربة الجهل أو التجاهل، للفرق بين متطلبات التأهيل الأساسى

للتخصص، الذى ينبغى أن يتم فى الجامعة دون غيرها، و بين برامج التجديد والدورات التدريبية، للحاصلين على مؤهل أساسى مضى عليه بعض الوقت، وهى التى يمكن أن تتم فى الأجهزة الخاصة، التى تنشئها الحكومات من أجل تنمية المهارات البشرية، للعاملين فى مصالح الدولة بقطاعاتها المختلفة. ومن الطبيعى فى مثل هذه البرامج والدورات، أن يقوم بالنواحى الفنية فى إعدادها وتنفيذها، بصفة فردية على أقل تقدير، بعض من يعملون فى التأهيل الأساسى، لأهمية الربط بين التأسيس والتجديد.

وإذا كانت الظروف المحلية قد حتمت أو تحتم - لبعض الوقت - أن تحل بعض البرامج التدريبية أو التأهيل المتوسط، محل التأهيل الأساسى فى تخصص المكتبات والمعلومات، فإن ذلك لاينبغى أن يستمر لأكثر من المدة الضرورية، لتصل بعدها الأمور إلى تطورها الذى لابديل له. فتقتصر البرامج والدورات التدريبية، على التجديد للخبرات والمهارات الحديثة فى التخصص، لمن أخذوا التأهيل الأساسى من خلال درجة جامعية، كما يصبح التأهيل المتوسط متكاملا مع التأهيل الجامعى، وليس بديلا له أو مغنيا عنه.

ونعود إلى الكيان الأم لتحديد الشكل الملائم للتخصص فيها، و بعبارة أخرى لبناء الوحدة التعليمية، التى تزرع فى الجامعة المختارة لتتولى أمور التخصص. يبدو حسب الاستقراء الذى يؤخذ من «التمهيد» السابق، أن صيغة «القسم» هى الأكثر انتشاراً فى البلاد العربية، و يبدو أن «القسم» أيضا هو الشكل الأكاديمى الذى يتلاءم حتى الآن، مع الظروف والملابسات والمتغيرات السائدة فى النظم الجامعية بالبلاد العربية، برغم أن الشكل السائد فى بلد مثل أمريكا، هو المدرسة أو الكلية المستقلة، التى يتقدم إليها من يحملون درجة الليسانس أو البكالوريوس لأى تخصص آخر، للحصول على درجة الماجستير، وهى الحد الأدنى للتأهيل الأساسى هناك. فقد توقفت هذه الصيغة أو فشلت مرتين من قبل، فى جامعة القاهرة أوائل الخمسينيات وفى جامعة بغداد أواخر الستينيات، وكانت فى الأولى معهداً لثلاث سنوات يمنح مايساوى الماجستير، وكانت فى الثانية أشبه ببرنامج لعام كامل يمنح درجة الدبلوم. ذلك أن التخصص الذى لايغرس جذوره فى المرحلة الجامعية

الأولى، و يكتفي بتلقى أصحاب التخصصات الأخرى، محكوم عليه فى الجامعات العربية بالتآكل حتى الموت.

إن صيغة «القسم» تستطيع بشيء من المرونة، أن تحقق كل الميزات الموجودة فى الصيغة الأمريكية البديلة، وهذا هو ماوصل إليه «القسم» فى جامعة القاهرة، بعد محاولات وإنجازات استمرت وتدرجت فى خلال عشر سنوات. أما صيغة «المدرسة» أو «المعهد العالي» أو «المعهد المتوسط» خارج الجامعة، فهى غير مقبولة بل إنها مرفوضة تماماً، من الطرفين الأساسين فى التخصص وهما الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، فكل منهما يفضل بل يحرص على الانتماء للجامعة، للأسباب التى مر ذكرها فى فقرة سابقة.

ونعود إلى التسمية المعيارية، للوحدة التى يتم بناؤها داخل الحرم الجامعى، وإلى المفردات التى ينبغى استخدامها فى التسمية. هناك حتى الآن ثلاث كلمات مفتاحية هى (المكتبات - المعلومات - التوثيق)، كانت الأكثر استخداما فى التسمية، برغم أن المدلول لأى منها ليس موضع اتفاق بين قيادات التخصص، ليس فقط فى الأقسام والمعاهد على امتداد الأقطار العربية، ولا فى الأقسام والمعاهد داخل القطر الواحد، وإنما فى داخل القسم أو المعهد الواحد. ومع أن هذا الوضع السلبى للتخصص فى أقسامنا ومعاهدنا العربية، قد يكون له مايماثله فى الخارج حتى فى البلاد المتقدمة، فكم كنت أتمنى أن يكون هناك حد أدنى متفق عليه، كمفهوم لكل واحدة من تلك الكلمات المفتاحية، حتى يمكن أن يفهم أحدنا الآخر بسهولة، بصرف النظر عن اتفاق وجهات النظر أو اختلافها!

ومهما يكن من أمر، فلا ينبغى أن نعطى لقضية التسمية، أهمية أكثر مما تستحق، إلا إذا كنا نريد أن نعيش إلى الأبد، فى أوهام التنازع اللفظى. فليستخدم «المعهد الأعلى» فى تونس مثلا، كلمة «التوثيق» كما يشاء، ولكن ينبغى أن تعرف أنه معهد متوسط، لايربطه بالجامعة التونسية سوى وضع قانونى خاص، لا تتمثل فيه علاقات الأخذ والعطاء الأكاديمية، وأن «التوثيق» فيه يعنى مزيجا من دراسة المكتبات ودراسة الوثائق التاريخية والأرشيف. وليبق «القسم» فى جامعة القاهرة مستمسكا بتسميته الأولى، وهى

«المكتبات والوثائق» التى مضى عليها حوالى أربعين عاماً، ولكن ينبغى أن نعرف أن جناح «المكتبات» فيه، يضم كل بل أكثر مما يجرى فى أقسام أخرى باسم «المكتبات والمعلومات»، أو حتى باسم «المعلومات» وحدها، كما أن هذا الجناح يضم قناتين، إحداهما لأصحاب التخصصات الأخرى، وأن كلا منهما تصل بمن يستحقون من أصحابها، إلى الحصول على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه. فلنترك من شاء يسمى بما شاء، ولنشغل أنفسنا بمعرفة الحقيقة من الواقع، وليس من الاسم وحده، مادامت التسميات غير ملتزمة بالواقع فى أحيان غير قليلة.

هناك، بعد «الكيان الأم ومستويات التأهيل» وهو الجزء الأول من الدراسة، الذى تمت معالجته فى الصفحات السابقة، وغير «المقررات الدراسية و بناؤها التنظيمى»، وهو الجزء الثالث الذى تختتم به الدراسة فيما بعد - هناك ثلاثة عناصر أساسية باقية، لاكتمال الوجه الأكاديمى للتخصص، فى أقسام المكتبات والمعلومات بالوطن العربى، وهى: المدرسون، والطلاب، والأدوات، وتتم معالجتها فى الجزء الثانى من الدراسة بعنوان «المتطلبات البشرية والأدوات»

(ثانيا - المتطلبات البشرية والأدوات)

وقائع مجملة:

على الرغم من أن الاهتمام الحديث بدراسة التخصص، من جانب الطلاب العرب، والسفر فى سبيل ذلك إلى فرنسا أو انجلترا، قد بدأ بين الحربين العالميتين واستمر فى الأربعينيات والخمسينيات، فإن هذا الاهتمام بقى لثلاثة عقود أو أربعة، مرتبطا فقط بالحصول على دبلومات محدودة، أو على درجة الماجستير وحدها. واستمر كذلك حتى أواخر الخمسينيات. أما أول درجة للدكتوراه فى هذا التخصص، يحصل عليها طالب عربى من الخارج، فكانت عام ١٩٦١ من جامعة «رتجرز» بالولايات المتحدة الأمريكية، أسبق

الدول على الإطلاق فى رفع هذا التخصص، إلى المستوى الأكاديمى الذى ينعم به الآن فى أكثر البلاد المتقدمة والنامية على حد سواء. وعبر خمسة وعشرين عاما بعد تلك البداية، حصل ويحصل عشرات وعشرات من الطلاب العرب، على درجة الدكتوراه فى هذا التخصص، من أمريكا فى أكثر الحالات، ومن مصر بأعداد مماثلة تقريبا، ومن انجلترا أو غيرها فى حالات قليلة.

وبرغم أن عدداً غير قليل، من هذه القيادات العربية المبكرة للتخصص، فضل البقاء فى أمريكا ولم يعد إلى بلده وكلهم مصريون، وكان ذلك استنزافا مبكرا لتخصص مايزال فى طفولته، ورغم أن الذين ذهبوا لم يكونوا جميعا أصلا، مبتعثين لأقسام المكتبات والمعلومات فى بلادهم، فإن كل العرب الحاصلين على الدكتوراه فى هذا التخصص، يفضلون العمل فى أقسام المكتبات والمعلومات المتاحة لهم فى الجامعات العربية، و ينجحون كلهم تقريبا فى تحقيق هذا الهدف بطريقة أو بأخرى، ولاسيما أن هذه الجامعات بصفة عامة، مع أنها تشترط لعضوية هيئة التدريس بها، أن يكون العضو حاصلا على هذه الدرجة، فهى أيضا لا تستطيع حتى الآن، أن توفر لنفسها العدد الكافى من هذا المستوى. وهكذا تستطيع أقسام معينة لهذا التخصص، فى بعض البلاد العربية على الأقل، أن تعتز بمجموعة أعضاء هيئة التدريس بها، بدرجة لا تقل بل قد تزيد على كثير من التخصصات الأخرى فى نفس الجامعة.

كما أن سرعة الاتصالات وكثافتها، بين البلاد العربية وجامعاتها التليدة والطارفة على السواء، و بين البلاد المتقدمة وجامعاتها فى أمريكا وأوربا الغربية، أتاحت لتلك القيادات العربية المبكرة فى التخصص، أن تكون على صلة مباشرة فى أكثر الأحيان، بكل جديد فى مؤلفات التخصص و بحوثه فى الخارج، و بالوسائل والأدوات والأجهزة الحديثة، التى يستفاد بها فى البحوث والدراسات التجريبية، وفى تعليم الطلاب والتدريس لهم. وقد استطاعت بعض الأقسام من خلال مكتبة الجامعة التى تنتمى إليها، أو من خلال أجهزتها المركزية المتخصصة، الحصول على كثير من تلك المطبوعات وهذه الأجهزة، فى مقر القسم

نفسه أو فى الوحدات الجامعية المنوطة بهذه الخدمات، كمركز الحساب الألكترونى أو المعلومات الإحصائية أو الوسائل السمعية والبصرية.

بل لقد نجح أفراد غير قليلين، ينتمون إلى الجيل الأول و بعض الجيل الثانى من هذه القيادات، فى إمداد التخصص بالمؤلفات العربية الفنية والكتب الدراسية والمراجع المتخصصة، التى ملأت كثيرا من الفراغ الذى عرفه التخصص خلال الخمسينيات والستينيات. كما يقوم عدد غير قليل منهم أيضا، بالدراسات التجريبية والبحوث الميدانية، بمستويات لا تقل عن نظائرها فى الخارج.

وفى جانب الطلاب والدارسين العرب، شهد التخصص منذ البداية صعودا نسبيا مستمرا، فى أعدادهم ونوعياتهم بأكثر الأقسام والمعاهد التى دخلها. ومن الشواهد القوية التى تؤكد هذا النمو، أن القسم فى جامعة القاهرة مثلا، أصبح يقبل فى السنة الأولى بقناة الليسانس وحدها، أعدادا تتراوح من ٢٥٠ إلى ٣٥٠ طالبا وطالبة، خلال السنوات الخمس الأخيرة (١٩٨١ - ١٩٨٦)، وكانت الأعداد قبل ذلك فى القناة نفسها فى الأعوام (١٩٦٧ - ١٩٧٢)، لا تتجاوز ثلاثين أو أربعين طالبا وطالبة. هذا مع اضافة حوالى ١٠٠ طالب وطالبة أو أكثر، يتقدمون كل عام إلى قناة الدبلومات منذ العام الجامعى ١٩٦٩/١٩٧٠. وقد أصبح هذا القسم بذلك هو الأول فى أعداد الطلاب بين جميع الأقسام فى كلية الآداب هناك، التى تبلغ أربعة عشر قسما. وأكثر الأقسام لهذا التخصص فى المعاهد والجامعات العربية، لم تعد تشكو - كحالها عند البداية - من قلة الإقبال، بل من قلة الإمكانات المتاحة للقبول، الأمر الذى يجعلها تضع قيودا على الأعداد التى تقبلها.

و يرجع الأمر فى هذا الإقبال المتزايد على التخصص بالأقسام العربية، وهو عكس ماحدث فى أمريكا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أغلقت هناك عدة مدارس للتخصص، وكانت إلى عهد قريب ملء السمع والبصر - يرجع الأمر هنا إلى عدة عوامل محلية متشابكة، أهمها أن عنصر «المعلومات» فى تسمية التخصص، أصبح يحظى باهتمام بالغ بين فئات كثيرة فى المجتمعات العربية، وأن هناك توسعات كبيرة بكل البلاد العربية

بعامة ومنطقة الخليج بخاصة، فى إنشاء المكتبات ومراكز المعلومات الحديثة، التى تعانى عجزاً متزايداً فى المهارات الفنية المطلوبة للقيام بالعمل فيها.

وإذا كانت الدراسات الإحصائية الدقيقة، وتقدير الأعداد المطلوبة لسد هذا العجز، فى خطط ثنائية أو خمسية على المدى القريب أو البعيد، لم توضع بعد على المستوى العام للوطن العربى كله، فهناك مؤشرات إحصائية غير مباشرة فى هذا القطر أو ذاك، تؤكد أن جميع المتخرجين فى أقسام المكتبات بالبلاد العربية، أمام كل منهم أكثر من فرصة واحدة للعمل فى الوقت الحاضر، فى بلده أو فى بلد عربى آخر بمنطقة الخليج، وستبقى هذه الفرص لعقد أو عقدين فى المستقبل، حتى مع بقاء النسب العالية فى الإقبال المتزايد على التخصص كما هى الآن.

إيضاحات وتوجيهات:

ولكن تلك الصورة الإيجابية المجملة، للمتطلبات البشرية بفئتيها وللأدوات بأنواعها، التى بادرت القارىء بها فى هذا الجزء الثانى من الدراسة، عن تخصص المكتبات والمعلومات فى البلاد العربية، بالنسبة لمتطلبات الإنشاء والتطوير- تلك الصورة لا تعنى على الإطلاق أن كل شيء على مايرام، ولا أنه ليس فى الإمكان أحسن مما كان. فهناك قصور واضح قد يصل إلى درجة الصفر، بالنسبة لكل هذه الجوانب أو بعضها، فى عدد غير قليل من الأقسام، بمشرق العالم العربى ومغربه. و بعض هذا القصور كان يمكن للقراء أن يستشفوه، فى فقرات «التمهيد» المبدئى وفى الجزء الأول من الدراسة، عن «الكيان الأم ومستويات التأهيل». بيد أنى فى الفقرات التالية، رأيت من الأفضل أن أستعرض فى شيء من التحديد، بعض الأوضاع السائدة بالنسبة للمتطلبات البشرية والأدوات، التى لا تقل أهمية عن التكامل والمنهجية فى (بناء المقررات الدراسية وتنظيمها)، وهى موضوع الجزء الثالث من الدراسة. وأستخلص فى نطاق هذا الاستعراض، الاتجاهات السليمة والأهداف التى ينبغى تحقيقها، بالنسبة للمتطلبات البشرية والأدوات، فى أقسام المكتبات والمعلومات بالوطن العربى.

١ ـ القيادات والمدرسون

على الرغم من أن العمر الأكاديمى لتخصص المكتبات فى البلاد العربية، قد قارب أن يبلغ أربعين عاما وهى سن النضج، وكان المفروض أن ينجح فى ناحيتين، هما: تزويد سوق العمل فى الوطن العربى بما تحتاج إليه المهنة، وتزويد نفسه بما تحتاج إليه الأقسام من كفاءات أكاديمية، إلا أنه قد نجح فى الناحية الأولى بقدر محدود، ولم يكد ينجح فى الناحية الثانية. فهناك عجز فى أقسام المكتبات والمعلومات بالبلاد العربية، بنسب تتراوح فى مقاييس التقدير المتحفظ دون عد أو إحصاء، من ٢٠٪ إلى ١٠٠٪ دون أى مبالغة فى هذا الطرف الثانى. فبعض الأقسام لايوجد فيها عضو هيئة تدريس متخصص على الإطلاق، لامعار ولا ثابت، وتعتمد على الانتداب الجزئى فى مقرراتها الدراسية، فصلا فصلا أو لعام دراسى واحد على الأكثر، وقد يتيسر لها الحصول على هذا الطلب المتواضع أو على بعضه، وقد لا يتيسر لها أى شىء. وأحسن الأقسام حظا، هو الذى يستطيع أن يؤمن حاجته، بمزيج من الإعارة الوظيفية الطويلة والتعيين الثابت الدائم. ولا يوجد قسم واحد يؤمن كل احتياجاته من كفاءات التدريس بوظائف ثابتة مستمرة.

وقد أدى هذا العجز الكبير إلى التنقل الكثير، لتلك الكفاءات التدريسية المحدودة، من قسم إلى آخر عبر البلاد العربية فى المشرق بخاصة، ولايكاد يستقر منهم فى مكان واحد إلا أفراد قليلون. وإذا كان لهذا التنقل بعض الجوانب الإيجابية من ناحية، فله جوانبه السلبية فى نواح أخرى، ومن أخطر السلبيات فى هذه الظاهرة، افتقاد التكامل التدريسى فى محتويات المقررات، ومن ثم الازدواج والتكرار فى مضمون المقررات التى تدرس، برغم أن التسميات فى ظاهرها لايوجد بها تكرار ولاازدواج، كما يؤدى إلى وجود ثغرات وفجوات فى الحصيلة النهائية التى يجتنيها الطالب، برغم أن المقررات فى تسمياتها تغطى كل جوانب التخصص.

كما يؤدى هذا العجز الكبير فى حالات غير قليلة، إلى قبول الاستعانة بمستويات قد لا تكون صالحة للتدريس على الإطلاق. وهناك وقائع تؤكد أن العضو بهيئة التدريس،

الذى قد يضطر قسم ما إلى الاستغناء عنه لعجزه، سرعان ما يتلقفه قسم آخر وكأنه نعمة من الله، لأن هذا الأخير ليس عنده صالح أو غير صالح. أما فى أكثر الحالات، فهذا العجز يؤدى إلى كثرة الاعتماد على المعيدين، واستهلاكهم فى عمليات التدريس فور تخرجهم، وهم بعد قد لا يزيدون كثيراً على الطلاب الذين يدرسون لهم. وهكذا يضيع هؤلاء المعيدون مرتين، فلا هم ينجحون فى التدريس لطلابهم، ولاهم ينجزون بحوثهم ورسائلهم التى تؤهلهم للتدريس الصحيح.

وفى سياق اشتراط الحصول على الدكتوراه للتمتع بعضوية هيئة التدريس، تبين لى بعد ربع قرن عشته مع الأقسام العربية للتخصص ومع العاملين بها، أن هذه الأكاديمية فى تخصص المكتبات والمعلومات عندنا، يمكن أن توصف بأنها سلاح ذو حدين. بحدها النافع وضعت التخصص فى موقع التقدير والاحترام كغيره من التخصصات الجامعية، و بحدها الفاسد أو القاتل غالبا ماتعزل عضو هيئة التدريس عن العمل الميدانى، فتحرمه من التفاعل الحى مع القضايا والمشكلات الجارية فى الميدان، ومن الإدراك الواقعى على الطبيعة لتكنولوجيات التخصص وأدواته الجديدة. و يبدو أن عقدة معينة فى نفوس عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس، تحرمهم من هذا الاتصال الميدانى الذى يجدد خبراتهم و يعمق معارفهم، ويجعل لدروسهم فعل السحر فى نفوس الطلاب... فهل منا من يستطيع حل هذه العقدة والتخلص من السجن العاجى الذى نضع فيه تخصصنا..!..

وهناك ظاهرتان أخريان فى أعضاء هيئات التدريس بالأقسام العربية للمكتبات والمعلومات، قد تلعب كل منهما دوراً غير محمود فى حاضر التخصص وفى مستقبله، وأقرر مقدما أنهما موجودتان أيضا بالخارج، بل فى أسبق الدول نهوضا بالحياة الجامعية للتخصص، ولكنهما فى البلاد العربية أكثر وضوحاً وأخطر أثرا...!

أولاهما أن معظم القيادات فى الجيل الأول وفى الجيل الثانى، تنتمى فى خلفياتها الأولى إلى قطاع الإنسانيات أو العلوم الاجتماعية، وهو الأمر الذى يتحيز بالتخصص عندنا نحو هذين القطاعين. حقا، لقد ولد تخصص المكتبات والمعلومات بمستواه الأكاديمى، فى كل البلاد تقريبا ومنها الأوطان العربية، فى أحضان الدراسات الإنسانية أو الاجتماعية،

بكليات الآداب غالبا وبكليات التربية فى أحيان قليلة، ومع ذلك فلا ينبغى إغفال حقيقة الهوية الأكاديمية لهذا التخصص، وأن له علاقة عامة متساوية بكل التخصصات، وليس للعلوم الاجتماعية أو الإنسانية فى هذه العلاقة العامة أى وضع خاص. بل إن التطورات الحديثة لهذا التخصص فى وضعه الحاضر، كان التأثير الأكبر فيها للعلوم البحت والعلوم التطبيقية، ولأصحاب تلك العلوم الذين أخذوا حقهم فى قيادات التخصص بالخارج. كما أن المتخرجين فيه مرشحون للعمل فى مكتبات ومراكز متنوعة من حيث تخصصاتها، ونظرة سريعة إلى هذا لمكتبات والمراكز، تؤكد المساواة بل الأفضلية فى بعض الأحيان، للمكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة فى العلوم البحت والتطبيقية.

ثانيتهما أنه فى الوقت الذى ينبغى أن نتطلع فيه، إلى التخلص من طغيان الخلفية الفرنسية للتخصص فى بلاد المغرب العربى، ومن طغيان الخلفية الانجلو- امريكية له فى بلاد المشرق العربى، ونبنى له معاً أصولاً عربية متوازنة بين تراثنا وحاضرنا فى جانب، وتطورات التخصص واتجاهاته العالمية فى الجانب الآخر- فى الوقت الذى يواجهنا فيه هذا التحدى المصيرى للتخصص عندنا، نجد أن ظروفاً شخصية أو محلية معينة، جعلت التخصص يظهر على ألسنتنا وفى كتاباتنا، بأشكال مختلفة وهويات متفاوتة أكثر مما ينبغى، ليس فقط على امتداد الوطن العربى كله، ولا فى داخل القطر الواحد بين هذا القسم وذلك المعهد، وانما فى داخل القسم الواحد والمعهد الواحد..! فهناك مثلاً من يرى التكنولوجيات الحديثة، وكأنها هى وحدها التخصص ولاشىء غيرها، وهناك على الجانب الآخر من يجعلها تابعة للتخصص، عن جهل بطبيعتها لا عن وعى بحقيقة هذه التبعية.

وقد لايكون هذا الموقع من الدراسة هو السياق الملائم لمناقشة هذا التمزق، وإزالة أسبابه بتوضيح الهوية الأكاديمية الصحيحة للتخصص، فمكان ذلك إن شاء الله فى الجزء الثالث من الدراسة، اما الآن فتكفى الاشارة الى ما جاء فى «التمهيد» من أن لكل تخصص موضوعه، وهو الذى يحدد الماهية العلمية للتخصص، لأن الموضوع الذى نقول به جميعاً لتخصصنا هو أوعية المعلومات من المخطوطات حتى المليزرات (الاقراص البصرية)، والمؤسسات التى تختزن هذه الأوعية لخدمة القراء والباحثين، مهما تغيرت اسماؤها من

البيت أو الدار أو الخزانة أو المكتبة او المركز أو نحوها، ليس من حيث إعداد محتو يات تلك الاوعية، فهذه مهمة الباحثين والمؤلفين فى كل تخصص، وليس من حيث تصنيعها وتوزيعها، فهذه مهمة الطابعين والناشرين، وانما من حيث ضبطها وضبط محتو ياتها واستخراج المعلومات منها، ومن حيث الوظائف الأربع لأى مؤسسة اختزان استخدامى، اختيارا أو اقتناء للأوعية، وتنظيما فنياً لها، وخدمة واسترجاعاً لها و لمحتو ياتها.

ذلك هو الموضوع لتخصص المكتبات والمعلومات، وتلك هى ماهيته، ودور التكنولوجيات الحديثة فيه هى دورها فى كل التخصصات الأخرى التى تستخدمها، حيث يبقى لكل تخصص شخصيته وماهيته مهما ازدحمت مؤسساته بهذه التكنولوجيات. المستشفى الحديث فى تخصص الطب، مثل المكتبة الحديثة أو المركز فى تخصص المكتبات والمعلومات غزتهما الأجهزة والأدوات العصرية، الآلية والكهربائيه والألكترونية والليزرية، التى جاءتهما من التخصصات والمؤسسات الهندسية، ولكن هذه التكنولوجيات مهما تعاظم أمرها لن تلغى ماهية تخصص الطب ولاماهية تخصص المكتبات والمعلومات، وستبقى دائماً مجرد أجهزة وأدوات لمساعدة الطبيب ولمساعدة رجل المكتبات والمعلومات.

٢ ـ المطبوعات والمعامل

فى عام ١٩٧٢ كانت زيارتى الأولى لأمريكا، بعد أحد عشر عاماً لتخرجى بدرجة الدكتوراه فى جامعة «رتجرز» هناك، وكانت عودة علمية لمعالم التخصص الامريكية بطرفيها: مكتبة الكونجرس و بضع مكتبات مليونية أخرى، ومدرسة «رتجرز» وثمانى مدارس اخرى فى نيو يورك وانديانا والنيو يز وكاليفورنيا. وكنت قد شهدت عام ١٩٦٨ فى المدرسة الملكية للمكتبات بالدانمارك، بوادر الإمكانات التكنولوجية الحديثة، التى دخلت تعليم المكتبات و بحوثها التجريبية أواخر الستينيات، فأخذ التخصص بعدها فى تصورى وفى كتاباتى وفى خبراتى إطاراً جديداً. أما فى هذه الزيارة الأمريكية الأولى، وفى سياق ما ناقشته مع العمداء وماشاهدته فى المعامل وقاعات المحاضرات، فقد شدنى بقوة التطور والتغيير هناك، ليس فى محتو يات المقررات وتسمياتها فحسب، وقد كان هاماً وخطيراً، وانما

الى جانب ذلك التحول الكبير فى طرق التدريس وفى مناهج البحث، والانتقال بها إلى ماهو متبع فى الكليات العلمية والتطبيقية، وكان هذا الثانى هو الأهم بالنسبة لى، فى زيارتى هذه هناك وفى بضع زيارات ميدانية أخرى بعدها، فالقراءة عن الأول قد تكون أعمق ادراكا وأبقى أثرا من المشاهدة. وكانت الأقسام العربية للتخصص بين زيارة ١٩٦٨ للدانمارك وزيارة ١٩٧٢ لأمريكا، ماتزال محدودة فى العدد، صفراً فى الإمكانات، لا تكاد تزيد طرق التدريس ومناهج البحث المتبعة فيها، عما يتم بالأقسام التقليدية النظرية فى الجامعات العربية، فى مقررات الأدب والتاريخ والإسلاميات وماإليها.

ونحن الآن بعد حوالى عقدين من الرؤية الدانماركية والأمريكية، فهل أخذ التطور المنشود فى الأدوات وفى المعامل مكانه، وقد انتشرت الأقسام العربية للتخصص فى كل أقطار الوطن تقريبا، وأتيحت الإمكانات المادية لكثير منها لتقوم بهذا التطوير الذى أصبح ضرورة؟! يؤسفنى أن أقول مقدماً: إن تطورا محدوداً تحقق فعلا فى أقسام لا تبلغ أصابع اليد الواحدة، وأن المسافة بيننا و بينهم برغم هذا التطور، ماتزال كما هى بالنسبة للناحية المعملية فى التخصص! فى جامعة القاهرة مثلا، دعوت لهذه القضية وتوليت أمرها فى خلال تسع سنوات (١٩٧٢ - ١٩٨١)، و بادرت قبل إنشاء «المعمل الببليوجرافى» عام ١٩٧٥، بخطوات وجهود فردية فى المقررات التى أتولاها، وفى الرسائل التى أشرف على أصحابها، فكنت مثلا أشرك معى منذ عام ١٩٧٢ فى مقرر «الببليوجرافيا»، أستاذا فى كلية الهندسة يتولى أيضا مركز الحساب الألكترونى للجامعة، وأشركته معى فى مناقشة بضع رسائل للدكتوراه، كما أشركت أستاذا آخر لعلوم الحاسب بمعهد الإحصاء، فى الإشراف على رسالة فى موضوع الأشكال المحسبة (الألكترونية) للوصف الببليوجرافى (الفهرسة الوصفية). وأقرر الآن وقد مضى على هذه الخطوة خمسة عشر عاماً، أن إنشاء «المعمل الببليوجرافى» فى جامعة القاهرة، كان بطموحات كبيرة وإمكانات فى غاية التواضع. وأعترف كذلك أن الظروف المحلية بالقاهرة، والصعوبات الداخلية التى واجهها هذا المعمل، لم تعطه الفرصة لكى يحقق كل الآمال المعقودة عليه. وهكذا، فبرغم أنه كان ومايزال فتحا جديدا فى تحويل

الأقسام العربية للتخصص، نحو المنطلق التجريبي فى العلوم التطبيقية، إلا أن المسافة بينه وبين المختبرات التقدمية للتخصص بالخارج ماتزال بعيدة، لأن هذه تتابع تطوير نفسها وهو يكاد يقف مكانه ...!

وأود بهذه المناسبة، تحديد الماهية الوظيفية للمعمل أو المختبر فى تخصص المكتبات والمعلومات، حتى لانضل مرة أخرى فى متاهة التسميات. كثير منا قد يظن خطأ واعيا أو غير واع، أن دور المعمل يتحقق بحشد أدق الأدوات والآلات والأجهزة الحديثة، التى تتعامل مع المسموعات والمرئيات والألكترونيات والمليزرات، وأن يأخذ الطلاب فرصتهم فى مشاهدة هذه التكنولوجيات، أو حتى فى التعرف الواعى عليها وتشغيلها. ولاينكر أحد أهمية هذا الجانب وقيمته، فى تنمية مهارات التخصص وخبراته عند الطلاب والدارسين والباحثين، ولكنه على أهميته وقيمته لايعدو أن يكون أحد الجوانب المظهرية أو التدريسية لوظيفة المعمل. وهناك قبل ذلك وبعده جوانب أخرى أكثر أهمية، وقد يتيسر القيام ببعضها على الأقل، دون الحشد الهائل من الآلات والأجهزة.

وأضرب لذلك مثلا واقعيا: مشروع بدأناه وسرنا فيه مرحلة لابأس بها، فى «المعمل الببليوجرافى» لجامعة القاهرة خلال السنة الأولى لإنشائه، والمشروع فى جوهره يمكن أن يصبح موضوعاً لدرجة الماجستير أو الدكتوراه. اختيرت حوالى عشرين مجلة رائدة فى تخصص المكتبات والمعلومات، تصدر باللغة الإنجليزية فى أمريكا وخارجها، وجمعنا لكل مجلة ماصدر منها لخمس سنوات مضت، بجانب الأعداد الجارية التى صدرت فى أثناء المشروع. وطلب من المعيدين والمدرسين المساعدين وطلاب الدراسات العليا، بإشراف أحد أ[illegible]ء هيئة التدريس، ذى الاهتمام بالتجربة، أن يقوموا بقراءة المقالات والدراسات و[illegible]، مع الفهم الصحيح للموضوع وللمحتوى فى كل بحث أو دراسة أو مقالة. وعليهم بعد ذلك فى الجانب التكشيفى للمشروع، أن يستخدموا قائمة معيارية أعدت مقدما باللغة العربية، حيث طبق فيها النظام الحديث للمكانز - بدلا من رءوس الموضوعات - على تخصص المكتبات والمعلومات.

كان هذا المشروع تجربة معملية كاملة الأركان، تحقق للمعيدين والمحاضرين وطلاب الدراسات العليا الآخرين، كما تحقق للتخصص نفسه غايات وأهدافا متكاملة: الألفة الأكاديمية مع كل جديد فى التخصص، والتعرف المستمر على مفاهيمه الحديثة ومصطلحاتها المفتاحية، باللغة الانجليزية وقد أصبحت هى اللغة العلمية الأولى لهذا التخصص، وتطويع اللغة العربية لاستيعاب تلك المفاهيم والتعبير عنها بمصطلحات عربية أصيلة، أو التعريب الواعى للمصطلحات التى تستعصى على هذا التأصيل، وكشف الفجوات فى عناصر «المكنز» التجريبى وفى بنيته، لإعادة صياغته و بنائه وتجهيزه للاستخدام الميدانى فيما بعد.

وهناك ظاهرتان أخريان فى جانب الأدوات، بالأقسام العربية لتخصص المكتبات والمعلومات، لعبت إحداهما دوراً غير محمود فى حاضر التخصص، وسوف يزداد خطرها فى المستقبل. أما الثانية فعلى رغم أنها موجودة فى الخارج بصورة أو بأخرى، فإنها فى الأوطان العربية قد تتفاقم فى المستقبل، فتصبح إحدى المعوقات أو الأدواء الخطيرة.

أولاهما أن تخصص المكتبات والمعلومات، قد ورث آفة تعانيها كل التخصصات فى الجامعات العربية، حتى تلك التى تتجافى بطبيعتها مع هذه الآفة، مهما يكن شرها فى التخصصات الأخرى. ذلكم هو الكتاب المقرر، الذى أصبح فى أكثر التخصصات ولاسيما النظرية منها، صنماً تتجمد فى حفظه طاقات الطلاب وعقولهم الشابة، وملجأ أو مخدراً يحتمى به أو يحفظ ماء وجهه، بعض أعضاء هيئة التدريس الذين أصابهم الكسل، أو الذين تسربوا إلى الأقسام فى غفلة من الزمن. والكتاب المقرر مهما يكن قدره ومستواه وامتيازه، لا يعدو أن يكون إحدى الوسائل وأقلها جدوى، التى يعالج بها عضو هيئة التدريس، المحتويات والقضايا والمسائل فى المقررات الموكولة إليه، من أجل اكتساب الطلاب والدارسين لمعارف ومهارات وخبرات معينة، هى الغاية والهدف فى كل مقرر، وليس الحفظ والترديد الببغاوى لسطور وكلمات فى أى كتاب. و ياليت هذه الكتب المقررة من النوع الذى يؤدى وظيفته المحدودة بكفاية ونجاح، فمع هؤلاء الذين تسربوا إلى الأقسام العربية لتخصص المكتبات والمعلومات فى غفلة من الزمن، تسرب أيضا عدد غير قليل من الكتب الدراسية، التى أعدوها هم بالنقل غير الواعى، من محاضرات سمعوها ولم يستوعبوها، أو

من كتب قرءوها ولم يفهموها، فاصبح الفساد فسادين و بات الخطر مضاعفا، ولاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم...!

ثانيتهما أن المكتبة أو المكتبات فى الجامعة، التى اتخذها التخصص فى الأقسام العربية كيانا أما له، وهى الساحة الأكبر التى ينبغى أن يستثمرها إلى أقصى حد، أعضاء هيئة التدريس والمحاضرون والمعيدون وجميع طلاب التخصص ودارسيه، بطريق مباشر وغير مباشر، لمساندة المقررات التى يدرسونها والبحوث التى يقومون بها ـ تلك المكتبة أو المكتبات لا تؤدى دورها الحيوى، فى مساندة التخصص بالأقسام العربية من حولها، لأسباب قد ترجع لأحد الطرفين أو لكليهما، إلا بقدر ضئيل جدا فى بعض الأقسام. وقد شهدت بنفسى، فى عدد غير قليل من الأقسام فى مشرق العالم العربى ومغربه، تجافياً واضحا أو مستترا، بين القسم و بين المكتبة أو المكتبات فى جامعته. وإذا كانت هذه الظاهرة ترجع فى بعضها إلى علاقات شخصية بين الأفراد فى الجانبين، كما أنها موجودة فى معاهد التخصص ومدارسه بالخارج، مع المكتبة أو المكتبات فى جامعاتها، إلا أنها تتخذ بالنسبة لنا هنا، أوضاعاً قد تكون أكبر من العلاقات الشخصية وحدها، فهناك مثلا الخوف المتبادل من كشف الفجوات فى خدمات المكتبة أو فى برامج القسم... وهى أوضاع تتطلب على أية حال، قدرا كبيراً من المعالجة الحكيمة...!

٣ ـ الطلاب والدارسون

كثيرا مايعقد الواحد منا المقارنة بين طلابه اليوم، و بين الطلاب الذين كان هو واحداً منهم، عقدين أو ثلاثة عقود أو أربعة مضت، ونخرج جميعا بنتيجة واحدة، وهى أن طلاب الأمس أحسن كثيرا من طلاب اليوم. وقد تكون هذه النتيجة صحيحة فى بعض جوانبها على الأقل، وقد تكون نوعا من التحيز اللاشعورى للذات.

ولكن من المؤكد أن تخصص المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى، قد بدأ مسيرته الجامعية متأخراً أكثر مما ينبغى، إذا قارناه بتخصصات أخرى أقل منه أهميه. فلم يشهد تلك الأيام الذهبية للجامعات، حينما كان كل واحد من التخصصات التى تعيش فى كنفها،

يستطيع أن يجد بسهولة بين طلابه ودارسيه، تلك الفئة الموهوبة النادرة من الأفراد، الذين يهبون كل شيء فى حياتهم للدراسة والبحث. يمارسون حياتهم العلمية بإخلاص وتفرغ، يأتيان مباشرة بعد العبادة والنسك، و يعملون بهمة ونشاط، كفريق متميز من الفرسان الأشداء...! هذا النوع من الطلاب كان القوة غير المباشرة أو التحدى الأكاديمى، الذى يغرى أعضاء هيئة التدريس بمواصلة الإبداع العلمى، حتى لايسقطوا فى نظر هؤلاء الطلاب العمالقة.

تلك أيام مضت لم يتمتع بها تخصص المكتبات والمعلومات فى البلاد العربية، وقد سبقه بها تخصصات أخرى كثيرة، برغم أنه كان فى مسيس الحاجة إلى أولئك الطلاب الموهوبين، فبمثلهم تنتقل التخصصات من الطفولة الى الصبا والشباب والرجولة، قوية الشخصية واضحة الهوية. وإذا كانت بعض الأقسام ذات الأعداد الكبيرة، قد تجد من حين لآخر من يمكن أن يكون البديل لعماليق الأيام الخالية، فالغالبية العظمى من طلاب التخصص الآن، ليسوا فقط أبناء جيلهم و بنات عصرهم، بما فى الجيل والعصر من حسنات وسيئات، ولكنهم أيضا فى الدرجة المتوسطة أو أقل قليلا فى الحسنات دون السيئات، لأن أصحاب الدرجات العالية والعليا فى هذه الحسنات، يتوجهون إلى التخصصات الطموحة أو الأكثر لمعانا وجاذبية، كالطب والهندسة والعلوم، أو الإدارة والاقتصاد والإعلام والسياحة. ومن هنا فإن أعضاء هيئة التدريس، بالأقسام العربية لتخصص المكتبات والمعلومات، يواجهون فى الوقت الحاضر تحديات من نوع آخر، غير ذلك التحدى الأكاديمى السابق فى الأيام الذهبية، بل إن بعض التحديات الحالية على العكس من ذلك التحدى السابق تماما.

أما الأعداد الكبيرة النسبية، التى تقبل فى الوقت الحاضر على أكثر الأقسام العربية لتخصص المكتبات والمعلومات، فينبغى أن نتنبه إلى أن الأعداد القليلة من الطلاب التى كانت تقبل فى بدايات الإنشاء أو فى فترات معينة بعد ذلك، لم تكن على العكس تماما فى كل شيء، مقارنةً بالأعداد الكبيرة هذه الأيام، ففى كل من الأعداد القليلة والكبيرة إيجابيات يقابلها سلبيات، أو شر فى ناحية يعوضه خير فى الناحية الأخرى. وقد خرجت بهذه النتائج المتوازنة، التى أسجل بعض مظاهرها فيما يلى، من خبرتى الطويلة مع القسم

بجامعة القاهرة، الذى عاش النقيضين بالنسبة لأعداد الطلاب، ولكنها نتائج منطقية فى ذاتها يغلب أن تنطبق على الأقسام الأخرى أيضا.

فى الأعداد الكبيرة - كمائتين أو ثلاث مئات - تكون الفرصة أكثر لدخول عدد أكبر من الطلاب الجادين الممتازين، فتتوفر بوجودهم العناصر الأساسية لنجاح العمليات التعليمية، من التطلع والطموح والتنافس والمثابرة، وتسرى روح عالية واثقة فى نفوس الدارسين والمدرسين. أما فى الأعداد القليلة كالعشرين والثلاثين، فقد تضيع هذه الفرصة تماما، و يصبح التعليم والتدريس مجموعة من العمليات الروتينية الباردة. هذا الى جانب أن الأعداد الكبيرة من الطلاب، تنقل القسم الذى يتولى تخصص المكتبات والمعلومات، إلى مصاف الأقسام الهامة بالكلية، وهى الأقسام التى تأخذ حقها وأكثر من حقها أحيانا، فى البعثات والمنح والمهمات العلمية وغيرها، من العناصر الأكاديمية فى الحياة الجامعية النشيطة، و يصبح للتخصص ولطلابه ولأعضاء هيئة التدريس به، يدهم الملموسة وكلمتهم المسموعة فى شئون الكلية العامة، كالحولية والمجلة والنشاط الثقافى، بل فى الشئون المماثلة للجامعة ذاتها، كبرامج الترجمة والنشر والمحاضرات العامة. أما مع الأعداد القليلة، فهيهات هيهات أن يصل القسم والتخصص إلى ذلك كله، أو حتى إلى شىء منه.

أما فى الجانب الآخر للأعداد الكبيرة، فمن المؤكد أن الزيادة الكبيرة إلى عشرة أضعاف مثلا، أو حتى إلى اثنين أو ثلاثة، لن تصحبها زيادة مماثلة فى أعضاء هيئة التدريس ولافى الإمكانات الفنية والمادية، المطلوبة فى عمليات التدريس والبحث. وأغلب الظن أن ذلك كله سيبقى كما هو، أو يزيد بنسبة ضعف واحد وهى زيادة بعيدة الاحتمال فى أكثر الأقسام. وهكذا تضيع مع الأعداد الكبيرة تلك الروح الأسرية والجو العائلى، الذى كان أيام الأعداد القليلة يربط أعضاء هيئة التدريس بطلابهم فى مرحلة الليسانس، حيث يكون لدرس الساعة الواحدة مثلا، أثر قد يزيد على مايكسبه طالب الأعداد الكبيرة من خمس ساعات. أما فى دراسات الماجستير والدكتوراه، فيوزع المشرف من الوقت ما كان يعطيه لطالبين أو ثلاثة، على عشرة طلاب أو خمسة عشر.

وهنـاك بـالـنسبـة للطلاب والدارسين جانب فى تخصص المكتبات والمعلومات، يتعلق بـهـو ية الكلية التى يزرع فيها القسم. لقد كان اختيار كلية الآداب أو العلوم الاجتماعية أو حـتـى التـربية لهذه المهمة بالجامعات العربية، قدرا حتمته الظروف والمتغيرات والملابسات الـفـكـريـة والـثـقـافـيـة المـحلية، وهى تماثل تقريبا ماتم عند نشأة هذا التخصص فى مواطنه الأخـرى خـارج الـعـالـم الـعـربـى. وإذا كان فى هذا الاختيار خير غير منكور، فقد صاحبه وتـرتـب عـلـيـه أن الـعـدد الأكـبـر مـن طـلاب هـذا الـتـخـصـص، فى مـرحلة الليسانس أو الـبـكـالـوريوس بالجامعات العربية، يأتون إليه بنسبة ٩٠٪ أو أكثر من شعبة الآداب، دون شعبتى العلوم والرياضة وفيهما أذكى الطلاب وأكثرهم طموحا. وهذه هى النسبة نفسها فى قـنـاة الـدبـلومات العليا، المفتوحة بجامعة القاهرة لحملة الليسانس أو البكالوريوس من جميع التخصصات، والوضع هو هو فى مستو يات الذكاء ودرجات الطموح.

بل إن هذا الوضع ليتناقض بصورة جاهلة، مع طبيعة التخصص وهو يته وعلاقاته العامة المتسـاو يـة مـع كـل قـطـاعـات المعرفة، كما يتناقض بصورة أكثر جهلا وأكبر خسارة، مع احـتـيـاجـات سـوق الـعـمـل الذى ينتظر هؤلاء الدارسين بعد التخرج، بدرجة الليسانس أو البكالوريوس أو بدرجة الدبلوم العالى، ثم الماجستير والدكتوراه لمن يستحقهما من القناتين.

وإذا كـانـت بـعـض الجـامـعـات الـعـربية، كجامعة القاهرة وجامعة الملك سعود، تتيح الـفرصة لطلاب شعبتى العلوم والرياضة أن يدخلوا كليات الآداب والعلوم الاجتماعية، فلا يـرحـب بـذلـك حـتـى الآن إلا عـدد قليل من الطلاب مضطرين؛ بسبب تدنى درجاتهم فى امتحان الشهادة الثانو ية، ثم لايتوجه من هذا القليل المضطر، إلى قسم المكتبات والمعلومات إلا أقـلـه ومـضـطراً أيضا. يوجد مثلا طالب واحد فقط من شعبة العلوم، بين أكثر من أربعين طـالـبـا دخـلـوا قـسـم المـكـتـبـات والمعلومات بجامعة الملك سعود، فى أول فصل دراسى له بعد إنـشـائـه عام (١٤٠٦هـ/١٤٠٧هـ)، ولم يكن القسم رغبته الأ ولى، ولم يبق فى القسم أكثر من شهر واحد، ثم تركه إلى جهة أخرى...!

وإذا كـان الـزمـن كـفـيلا بتغيير هذا الوضع المتناقض، كما تغير نسبيا فى البلاد المتقدمة بـالخـارج مـنـذ زمـن طـو يـل، فلا بد من جهود مباشرة يبذلها الأعضاء بكل قسم، فى نطاق

الظروف والملابسات والمتغيرات الجارية فى المدارس الثانوية بالقطر، ثم فى الكلية والجامعة التى آمنت بالرسالة الصحيحة للتخصص، فزرعت له قسما أكاديميا فى أحشائها. ومن المؤكد أن أكثر الأقسام حاجة إلى هذه الجهود الإضافية المباشرة، تلك التى تتطلع إلى تخريج نوعيات معينة من المتخصصين، يتميزون بالوعى الكافى لاستخدام التكنولوجيات الحديثة، فى أعمال المكتبات والمعلومات وخدماتها.

وأخيراً، تأتى قضية الطالبات والمعيدات فى التخصص ونسبتهن إلى الطلاب والمعيدين عدديا ونوعيا، وقد انتقل قسم المكتبات بجامعة القاهرة مثلا، فى مظهر هذه القضية ونتائجها من النقيض إلى النقيض، خلال فترة قد لا تبلغ عشرين أو ثلاثين عاماً..! فقد نشأ القسم مذكرا ١٠٠٪ من حيث أعضاء هيئة التدريس، وبقى كذلك لسبعة عشر عاماً، وخلال سبعة عشر عاماً أخرى أصبح به الآن حوالى ٢٥٪ سيدات، ولن تبقى هذه النسبة طويلا، لأن حوالى ٧٥٪ من المعيدين آنسات وسيدات، وقد يأتى القرن الحادى والعشرون فيجد القسم، وقد تأنث بنسبة تبلغ ٨٠٪ أو تتجاوزها...! وفى جانب الطلاب، بدأ القسم وبقى لحوالى عشرة أعوام بنسبة طالبات تبلغ فى مرحلة الليسانس حوالى ٢٠٪ أو أقل، أما الآن فتبلغ نسبتهن ٧٥٪ وقد تتجاوزها...! وهكذا، يبدو أن الزحف مستمر على كل الجبهات. ولست أريد أن أتهم بالتحيز وأنا أعالج هذا الجانب، بحساسياته النفسية والاجتماعية والاصلاحية، فبين من أدرس لهم فى مرحلة الليسانس ومن أشرف عليهم فى الدراسات العليا، وكذلك من تخرجوا وأصبحوا معيدين أو مدرسين مساعدين أو أعضاء بهيئة التدريس-بينهم آنسات وسيدات، أسعدنى أكاديميا أننى درست لهن أو أشرفت على رسائلهن.

بيد أن المسألة ليست المقارنة بين فرد أو أفراد معينين فى هذا الجانب، بشخصية أو شخصيات معروفة فى الجانب الآخر. ولكنها الموازنة للإيجابيات والسلبيات فى كل من الجانبين، والعمل على الوصول بالإيجابيات واستثمارها إلى أقصى درجاتها، وتجنب السلبيات والهبوط بآثارها إلى أقل قدر ممكن. الطالبات بصفة عامة فى مرحلة الليسانس مثلهن فى المرحلة الثانوية، أصبر فى المذاكرة وأكثر فى التركيز وأعلى فى التحصيل، فيحققن

تقديرات «الامتياز» و «جيد جدا» بنسبة أعلى من الطلاب. أما بعد ذلك، فى الدراسات العليا وفى العمل الميدانى، فمتطلبات حياتهن الخاصة من زواج وأطفال قد تهبط بكثير منهن إلى درجة الصفر تماما، لأن الحياة الخاصة للفتاة قبيل الزواج وبعده، ماتزال هى الأقوى تأثيراً والأكثر استنفاداً لطاقات المرأة فى المجتمعات العربية، على العكس منها فى المجتمعات الأوربية والأمريكية. ومن هنا فينبغى استثمار طاقة التركيز الدراسى عند الطالبات بمرحلة الليسانس بالأقسام التى تسمح بالاختلاط، فى خلق روح التنافس والطموح والتطلع والمثابرة. كما ينبغى التشدد فى قبولهن بالدبلومات وبالدراسات العليا، ضنا بجهود أعضاء هيئة التدريس وهى محدودة دائماً أن تضيع هباء مع من لاخير فيه منهن.